



# الجمهورية العربية المتحدة

## الجريدة الرسمية

(العدد ٢٠٦) الصادر في يوم السبت ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٨٦ - ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ (السنة التاسعة)

### محتويات العدد

#### قوانين :

رقم الصفحة

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ..... ٩٨٧  
قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية ..... ١٠٠٥

القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دودة  
لوز النطن والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة .

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بمراقبة بذرة القطن والقوانين المعدلة له ؛

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٣٥ بمنع تصدير الحيوانات المستخدمة في الزراعة  
أو النقل إلى الخارج .

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٦ بمنع تصدير الصبان إلى الخارج .

القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ بمراقبة أصناف القطن والقوانين المعدلة له ؛  
القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن زراعة الأشجار الخشبية على حدود  
الترع والمصارف العامة .

الأمر رقم ٩٠٦ لسنة ١٩٤٥ بتقرير مسؤوليات الحيوانات المستوردة  
على المحاجر البيطرية الذي استمر العمل به بالمرسوم بقانون رقم ١١٠  
لسنة ١٩٤٥

القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٤٦ بتقرير قيود دخول طيور الزينة وريش  
هذه الطيور إلى القطر المصري .

### قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

بإصدار قانون الزراعة

بأسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ؛

مادة ١ - يعمل بقانون الزراعة المرافق .

مادة ٢ - تلغى القوانين الآتية :

الذكرتين الصادر في ٥ يونيو سنة ١٩٠٢ بشأن مراقبة من يستعمل القسوة  
مع الحيوانات .

لقانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ بمنع ذبح عجول البقر وإناثها والقوانين  
المعدلة له ؛

القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ بتعين مناطق زراعة أصناف القطن المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩

القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن إنتاج بذرة القطن الاكثار والمحافظة على تقاوتها المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم أعمال السليخ وحفظ الجلود الخام.

القانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن حظر إخراج بذرة القطن من إقليم مصر المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تسجيل أصناف المحاصيل الزراعية.

القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن مراقبة تقاوى المحاصيل الزراعية.

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦١ بوجوب ذبح الحيوانات المستوردة من الخارج.

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن بطاقات الحياة الزراعية والقوانين المعدلة له.

القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد مساحة الأراضي التي تزرع بالخامات الصيفية في منطقة وادي كوم إسيو.

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الإنتاج الزراعي.

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية.

كما يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون.

وتحال إلى المحاكم المختصة المخالفات المعاقب عليها بموجب القوانين المشار إليها بالحالة التي تكون عليها في تاريخ العمل بهذا القانون.

ومع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون يستمر العمل باللوائح الصادرة تنفيذاً للقوانين المشار إليها وذلك إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٦ (٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتعميم زراعة تقاوى المتقاة من المحاصيل الزراعية والقوانين المعدلة له .

المرصوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٨ بشأن الحيوان الشرس وإعدامه.

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥١ بإحصاء بعض الحيوانات والاحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٣ بحظر صيد بعض الحيوانات البرية .

القانون رقم ٩٥١ لسنة ١٩٥٣ بتعميم زراعة تقاوى القطن المتقاة .

القانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنقية النباتات الغريبة من زراعات القطن .

القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٤ بتربية نباتات الفاكهة وبيعها .

القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الأشموني .

القانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ بحظر استعمال العبوات المبطنية بالورق المقطرن والمقطرنة أو السابق تعبئتها بالأسمدة أو المواد الكيميائية في عمليات جنى القطن أو تعبئة أو تغليف القطن .

القانون رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن المبيدات .

القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالندابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن مراقبة النباتات والمنتجات النباتية المصدرة للخارج .

القانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٥ بمنع تصدير أشجار وفسائل نخيل البيع .

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الخصبات الزراعية .

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتربية ووقاية النحل الكرنبيولي وملكاته .

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب .

القانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأصناف المختلفة من الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن .

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعاته والقوانين المعدلة له .

## قانون الزراعة

### الكتاب الأول

#### في الثروة الزراعية

### الباب الأول

#### تنظيم الإنتاج الزراعي

مادة ١ - لوزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التي تقرها الدولة - أن يحدد مناطق لزراعة حاصلات زراعية معينة وأن يحظر زراعة حاصلات في مناطق معينة .

مادة ٢ - لوزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التي تقرها الدولة - أن يحدد مناطق لزراعة أصناف دون غيرها من الحاصلات الزراعية وله أن يستثنى من ذلك مزارع الوزارة والمحصول الأخرى التي تستعمل للتجارب والإكثار الأولى للأصناف .

مادة ٣ - يصدر وزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التي تقرها الدولة - في ميدان غاية أول ينشأ من كل سنة قرارا بتقسيم أراضي الجمهورية إلى مناطق وتحديد صنف القطن الذي يزرع بكل منطقة . ولا يجوز أن يزرع في دائرة مركز الشرطة الواحد سوى صنف واحد من القطن .

ومع ذلك يجوز لوزير الزراعة التصريح بزراعة أصناف من القطن غير الصنف المحدد للمنطقة وذلك في المساحات التي تستعملها الوزارة أو الهيئات العلمية للتجارب أو الإكثار الأولى في المزارع الحكومية أو غيرها .

مادة ٤ - لوزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التي تقرها الدولة - أن يصدر قرارات في المسائل الآتية :

(أ) تنظيم الدورات الزراعية على مستوى القرية أو على أي مستوى آخر .

(ب) تحديد نظام تعاقب الحاصلات الزراعية وتحديد نسبة مايسمح بزراعته بكل محصول إلى جملة الأراضي التي في حيازة الزراع أو في مجموع زمام القرية .

ويحدد القرار المقصود بجملة الأراضي ونسبة مايسمح بالتجاوز عنه منها ويجوز استثناء بعض الجهات أو الأراضي من هذه النسب كما يجوز تعديلها لاعتبارات فنية أو اقتصادية أو تموينية .

(ج) تحديد مواعيد زراعة الحاصلات ومواعيد حصادها أو جنيها وإزالة متخلفاتها من الحقل .

(د) تحديد طرق زراعة الحاصلات ومعدلات التقاوى وأنواع الأسمدة ومعدلاتها وكذلك معاملاتها الزراعية من خدمة وري وتسميد .

(هـ) تحديد مواسمقات البساتين التي تنبأ فيها الحاصلات وأوزانها والشروط الواجب توافرها وكيفية إعداد الحاصلات للتسويق .

(و) حظر نقل الأقطان الزهر الناتجة من أية قرية إلى جهة أخرى دون إثبات صحتها ووزنها واسم القرية الناتجة منها وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها القرار .

(ز) تعيين الحاصلات التي تخضع للتسويق التعاوني والنظم والإجراءات الواجب اتباعها في شأنها .

مادة ٥ - تقوم مصلحة المساحة بناء على طلب وزارة الزراعة بإجراء أعمال القياس والحصر بالنسبة إلى المساحات المزروعة بالحاصلات الزراعية المختلفة .

مادة ٦ - في حالة مخالفة إحدى المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣

مادة ٩ - تحدد بقرار من وزير الزراعة الإجراءات التي تتبع بشأن حصاد المحصول موضوع المنازعة أو جنيته على أن يحظر صاحب الشأن بموعد الحصاد أو الجني قبل إجرائه بسبعة أيام على الأقل بكتاب مسجل مصحوب بلم الوصول، وينظم القرار كذلك وسائل المحافظة على المحصول وتخزينه حتى يتم الفصل في المخالفة أو بيعه عند الاقتضاء خشية التلف .  
ويعتبر المحصول محجوزا عليه إداريا لصالح الحكومة من يوم تحرير المخالفة إلى حين الفصل فيها .

### الباب الثاني

#### تسجيل أصناف المحاصيل الزراعية

مادة ١٠ - يصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد المحاصيل الزراعية التي تسرى عليها أحكام هذا الباب .

مادة ١١ - تنشأ في وزارة الزراعة لجنة تسمى "لجنة تسجيل أصناف المحاصيل الزراعية" يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من وزير الزراعة .

وتختص اللجنة بمبحث طلبات تسجيل أصناف المحاصيل الجديدة واختيار أسمائها وإلغاء تسجيلها واقتراح النظم والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب .

مادة ١٢ - يقدم طلب التسجيل إلى رئيس اللجنة طبقا للشروط والأوضاع التي صدر بها قرار من الوزير .

مادة ١٣ - للجنة أن تكلف الطالب بموافاتها بما تراه لازما من البيانات وتقديم الكميات التي تحددها من تقاوى الصنف المطلوب تسجيله لإجراء التجارب عليها . ولها أن تعهد إلى الأجهزة الفنية المختصة بإجراء التجارب والاختبارات .

ولا يجوز أن تقل مدة التجارب عن ثلاث سنوات .

ولا يجوز تسجيل الصنف الجديد إلا إذا ثبت من تجربته تفوقه على غيره من الأصناف الأخرى في إحدى صفاته الزراعية أو مميزاته الاقتصادية .

مادة ١٤ - يصدر وزير الزراعة بعد موافقة اللجنة قرارا بتسجيل الصنف وإلغاء تسجيله ولا تجوز زراعة أى صنف جديد قبل تسجيله .

مادة ١٥ - للوزير أن يحظر كلياً أو جزئياً زراعة المحاصيل التي تسرى عليها أحكام هذا الباب من غير الأصناف المسجلة منها وذلك ابتداء من الموسم الزراعي التالي لتاريخ إصدار قرار الحظر .

ويجوز لأغراض علمية أو لاستنباط أصناف جديدة زراعة أصناف غير مسجلة من المحاصيل بشرط الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة تحدد فيه الجهة والمساحة التي تزرع فيها تلك الأصناف .

### الباب الثالث

#### تقاوى المحاصيل الزراعية

#### الفصل الأول

#### إنتاج التقاوى

مادة ١٦ - يقصد بكلمة التقاوى أى جزء من أجزاء النبات يستعمل في تكرار المحاصيل الزراعية بكافة أنواعها .

ويصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد المحاصيل الزراعية التي تسرى عليها أحكام هذا الباب وتحديد معاني المصطلحات الفنية الواردة فيه .

مادة ١٧ - تشكل في وزارة الزراعة لجنة تسمى "لجنة تقاوى المحاصيل الزراعية" يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من وزير الزراعة .

وتختص هذه اللجنة باقتراح سياسة إنتاج التقاوى وتحديد مواصفاتها والنظم والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب .

مادة ١٨ - لا يجوز بيع ترخيص من وزارة الزراعة إنتاج تقاوى من إحدى درجات الاكثار الآتية :

(أ) تقاوى الأساس .

(ب) التقاوى المسجلة .

(ج) التقاوى المعتمدة .

ويصدر وزير الزراعة بعد أخذ رأى لجنة تقاوى المحاصيل الزراعية قرارا بتحديد مواصفات تقاوى كل من درجات الاكثار وطرق إنتاجها . وعلى من رخص له في الانتاج اتباع هذه الطرق .

مادة ١٩ - على كل متعاقد مع الوزارة على إنتاج تقاوى إحدى درجات الاكثار أو غيرها أن يزرع التقاوى التي تسلمها من الوزارة في أرضه المينة بالعقد . ويحظر عليه خلطها أو ترقيع زراعته بتقاوى أخرى أو خلط المحصول الناتج منها بأى محصول آخر وعليه أن يحافظ على نقاوتها وأن يسلم من محصولها الكميات التي تحددها له الوزارة وأن ينفذ الطرفين جميع الشروط الواردة في العقد .

مادة ٢٠ - يحظر على من يكون لديه أقطان زهر ناتجة من تقاوى الاكثار المتعاقد عليها مع وزارة الزراعة أن يخلطها بغيرها من الأقطان الزهر سواء كانت ناتجة من مساحات متعاقد عليها أو مساحات أخرى ، وتستثنى من ذلك الحالات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

ويصدر الوزير قرارات بالاجراءات الواجب اتباعها عند نقل أو تداول الأقطان الزهر الناتجة من تقاوى الاكثار بالعلامات التي تميز بها عبواتها .



مادة ٢١ - يصدر وزير الزراعة سنوياً قراراً بتحديد الجهات المختصة لزراعة الاكثار الأولى من أصناف القطن المتداولة والمستنبطة ، وله أن يمنع زراعة القطن في نطاق دائرة مجاورة يحددها أو أن يرخص بزراعة القطن في هذه الدائرة على أن يكون من الصنف الذي يحدده في قراره ومن السلالة التي يخصصها لهذه المساحات .

ولا يجوز تربية نحل العسل أو إقامة المناحل في الجهات والمساحات التي يحددها الوزير في قراره .

ولمن يحرم من زراعة القطن أو من يزال منحه القائم وقت صدور القرار الحق في تعويض مناسب طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير .

وفي جميع الأحوال التي يتكرر فيها إزالة أحد المناحل بالطريق الإداري يجب أن يسبق الإزالة إثبات حالة المنحل محل الإزالة في محضر يحضره أحد رجال الشرطة بحضور مندوب الزراعة وأمين سر الاتحاد الاشتراكي العربي أو من يقوم مقامه وصاحب المنحل أو من يقوم مقامه عند غيابه .

## الفصل الثاني

### مناطق تركيز التقاوى المعتمدة

مادة ٢٢ - في تطبيق أحكام هذا الفصل يقصد بعبارة "مناطق التركيز" المناطق التي يحددها وزير الزراعة لتعميم التقاوى المعتمدة لأصناف الحاصلات الزراعية .

مادة ٢٣ - يجوز لوزير الزراعة أن يصدر قرارات سنوية بتخصيص مناطق تركيز معينة لتعميم التقاوى المعتمدة لأصناف الحاصلات الزراعية التي يحددها في قراره .

ولا يجوز زراعة أي صنف من هذه الحاصلات في مناطق التركيز إلا من التقاوى المصرح بها للصنف ، ولوزير الزراعة أن يقصر الزراعة في هذه المناطق على التقاوى المعتمدة التي توزعها الوزارة أو الهيئات المفوضة منها بذلك - وله أن يصرح باستعمال تقاوى الصنف التي يقدمها أصحابها للوزارة لفحصها وتقرير صلاحيتها للزراعة وفقاً لأحكام خاصة بفحص البذور المعتمدة للتقاوى .

ويصدر الوزير قرارات بالإجراءات والنظم التي تتبع لأصناف التقاوى المعتمدة المخصصة لمناطق التركيز .

مادة ٢٤ - على كل حائز في مناطق التركيز تسلم تقاوى معتمدة أن يحافظ على نقاوتها ولا يخلطها بغيرها من التقاوى في أي مرحلة من المراحل ولا يستعملها في غير الزراعة في أرضه ويحظر عليه خلط المحصول الناتج منها بغيره من المحاصيل الناتجة من خارج مناطق التركيز .

مادة ٢٥ - على كل زارع تسلم تقاوى لزراعتها في مناطق التركيز أن يسلم من محصوله المقدار الذي يحدده وزير الزراعة - بتلك المقابل ممن المثل .

ويصدر الوزير قرارات بالإجراءات والشروط التي تتبع في هذا الشأن .

مادة ٢٦ - يصدر وزير الزراعة قراراً بالإجراءات الواجب إتباعها عند نقل أو تداول الأقطن الزهر الناتجة من مناطق التركيز أو من خارجها وبالعلاقات التي تميزها بعبواتها .

ويحظر خلط الأقطن الزهر الناتجة من إحدى مناطق التركيز بغيرها من أقطن نفس المنطقة إذا كانت علاماتها مختلفة ، كما يحظر خلط هذه الأقطن بأقطن ناتجة من خارج هذه المناطق .

## الفصل الثالث

### استئصال النباتات الغريبة

مادة ٢٧ - يقصد بعبارة "النباتات الغريبة" فيما يتعلق بأحكام هذا الفصل جميع النباتات التي تختلف في صفاتها الخضرية أو الزهرية أو الثمرية صفات الصنف المزروع من المحصول .

مادة ٢٨ - على كل حائز استئصال النباتات الغريبة التي تظهر بزراعتها في جميع أطوار نمو الحاصلات الزراعية ويكون ذلك بإرشاد الجهة الإدارية المختصة وتحت إشرافها .

ويحدد وزير الزراعة بقرار يصدره أصناف الحاصلات ومناطقها التي تنطبق عليها أحكام هذه المادة والمواعيد المحددة لانجام عمليات التفتيش وكذلك أنواع النباتات الغريبة التي يجب استئصالها في كل حالة .

ومع ذلك يجوز للوزير أن يقرر إزالة النباتات الغريبة على نفقة الحكومة في المناطق التي يحددها طبقاً لأحكام المادة (٢٣) .

مادة ٢٩ - مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز لوزارة الزراعة عند امتناع الحائز عن استئصال النباتات الغريبة في أرضه أو تقصيره في أداء ذلك على الوجه الأكمل وفي المواعيد المحددة أن تأمر بإزالة أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف دون انتظار الحكم في المخالفة . فإذا لم يتم ذلك تولى الوزارة تمييز المحصول الناتج بعلامة خاصة وفي هذه الحالة يحظر خلط المحصول بأي محصول آخر ويحرم صاحبه من أية علاوة أو مكافأة تمنحها الوزارة أو غيرها من الهيئات .

## الفصل الرابع

## محطات غربلة وتنظيف التقاوى

مادة ٣٠ - لا يجوز بيع ترخيص من وزارة الزراعة إقامة محطات لغربلة تقاوى الحاصلات الزراعية أو تنظيفها أو إعدادها .  
و يصدر وزير الزراعة قرارات بالإجراءات والشروط اللازمة للحصول على هذا الترخيص .

مادة ٣١ - يصدر وزير الزراعة قرارا بالشروط التي يلزم توافرها في البذرة المقدمة للغربلة والمعاملات التي تعامل بها البذور المعدة للتقاوى والإجراءات والنظم التي تراعى في عمليات الغربلة والتنظيف والإعداد والتعبئة وطريقة التصرف في التقاوى المعدة ونواتج الغربلة ويبين القرار المذكور السجلات التي يجب على أصحاب ومديري محطات الغربلة امساكها .

مادة ٣٢ - لما مورى الضبط القضائي الحق في دخول محطات الغربلة وملحقاتها والتفتيش عليها وأخذ عينات بدون مقابل من البذور الموجودة بها لفحصها وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

## الفصل الخامس

الرقابة على عمليات استخراج وعلاج بذرة القطن ( التقاوى والتجارى )

مادة ٣٣ - لا يجوز تشغيل أى محالج إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير .

ولوزير الزراعة في حالة المخالفة وقف تشغيل المحالج بالطريق الإداري، وذلك الى أن يحكم في المخالفة .

مادة ٣٤ - يصدر وزير الزراعة قرارات في المسائل الآتية :

( أ ) تحديد الأجهزة والآلات الواجب توافرها في المحالج وأنواعها ومواصفاتها سواء المعسدة لاستخراج البذرة من القطن الزهر أو تنظيفها أو علاجها لإبادة ديدان اللوز أو معاملة بالمبيدات الفطرية أو الحشرية .

( ب ) بيان الإجراءات الواجب اتباعها لتنظيف المحالج ومشتيلاتها وملحقاتها عقب انتهاء موسم الحليج وقبل ابتداء الموسم التالى .

( ج ) وضع الشروط الواجب توافرها في أحواش المحالج والشون والمخازن الملحقة بها المعدة لتخزين وحفظ القطن الزهر وبذرة القطن التقاوى والتجارى وكذلك تحديد الشروط الواجب توافرها للتخزين في إقامة الشون والمخازن الخارجية المعسدة لتخزين القطن الزهر وبذرة .

( د ) بيان الاجراءات والنظم الواجب اتباعها عند ورود الأقطان الزهر للمحالج وطرق تخزينها وغربلتها وتقديمها للحليج سواء كانت معدة لاستخراج البذرة التقاوى أو التجارى .

( هـ ) وضع نماذج السجلات الواجب امساكها بالمحالج لقيد القطن الزهر والبذرة ومخلفات الحليج والبيانات الواجب ادراجها في هذه السجلات وكيفية قيدها .

مادة ٣٥ - لا يجوز أن يحليج بالمحالج الواحد سوى صنف واحد من القطن خلال موسم الحليج . ويصدر وزير الزراعة مستويا قرارا بتعيين صنف ومصدر القطن المرخص بحليجه في كل محليج خلال موسم الحليج .

ولوزير إذا لم يكن محصول الصنف كافيا لتشغيل محليج بالكامل أن يرخص في حليجه بأحد المحالج المخصصة لصنف آخر وذلك بشرط أن يجرى حليجه بصفة مستمرة خلال فترة معينة وبعد تنظيف جميع آلات وأجهزة الحليج والبذرة وأماكن التضرية من بقايا الصنف الآخر .

ولوزير قصر الحليج في كل أو بعض المحالج على أقطان الاكثار وحدها من صنف القطن المخصص لها خلال فترة معينة وله أيضا تحديد محالج الحليج الاقطان الناتجة من مناطق التركيز ومحالج الاقطان الناتجة من خارج هذه المناطق .

مادة ٣٦ - يصدر وزير الزراعة مستويا قرارا بتحديد رتب ومصدر القطن الزهر الواجب حليجه لاستخراج تقاوى القطن من كل صنف منه وكذلك اجراءات التحكم الواجب اتباعها عند مناقشة صاحب الشأن في صلاحية القطن لاستخراج التقاوى منه .

وله أن يصدر عند الضرورة قرارا بقصر الحليج على الاقطان المحددة لاستخراج التقاوى ، على أن يجرى الحليج بصفة مستمرة ولفترة معينة محددها في قراره .

مادة ٣٧ - على كل من يجوز أقطان زهر أن ينتهى من حليجها في موسم انتاجها وفي مياد لا يجاوز ١٥ مارس في الوجه القبلي و ٣١ مارس في الوجه البحرى ، وذلك فيما عدا الاقطان الزهر الناتجة من تقاوى الاكثار المتماقد عليها مع وزارة الزراعة فيجب الانتهاء من حليجها في موسم انتاجها في مياد لا يجاوز ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ٣٨ - على المحالج معالجة بذرة القطن بعد الحليج مباشرة وكذلك مخلفات الحليج وكسرات المحالج بواسطة الاجهزة التي تقرها وزارة الزراعة لإبادة ديدان اللوز وذلك وفقا للإجراءات والنظم التي يصدر بها قرار من الوزير .

ولا يجوز إخراج أى نوع من القطن الزهر أو بذرة القطن أو الاسكارنو أو كسرات القطن والبذرة أو أى مخلفات أخرى من نواتج الحليج وغريبه القطن والبذرة من المحالج ومخلفاتها بغير ترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التي يصدر بتجديدها قرار من الوزير .

مادة ٣٩ - لا يجوز إقامة أجهزة لتنظيف القطن الزهر وغريبه بغير ترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التي يحددها الوزير .

مادة ٤٠ - يصدر وزير الزراعة قرارا بتشكيل اللجان التي تشرف على عمليات استخراج وعلاج البذرة التقاوى والتجارى بكل محليج واختصاصاتها والإجراءات الواجب عليها اتباعها .

ولا يجوز تشغيل المحليج في غيبة اللجنة المنوط بها الاشراف عليه وهذه اللجنة أخذ عينات من القطن الزهر والشعر والبذرة لأجراء الاختبارات عليها بالقدر وبالطريقة التي يحددها الوزير .

مادة ٤١ - لوزير الزراعة تكليف الموظفين المنوط بهم مراقبة أعمال المحالج بإزالة أسباب المخالفة بالطرق الإدارية على نفقة المخالف ودون انتظار الحكم في المخالفة وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية :

(١) إيقاف تشغيل أى جهاز للحليج أو استخراج البذرة أو تنظيفها أو علاجها أقيم بغير ترخيص من الوزارة أو رخص به ثبت عدم صلاحيته لغرض الذى أقيم من أجله .

(ب) إعادة علاج بذرة القطن التي لم تعالج علاجاً تاماً بعد ورود نتيجة الفحص الحشرى مباشرة .

(ج) علاج وإعدام مخلفات الحليج وكسرات المحليج التي تتمتع بإدارة المحليج من علاجها أو إعدامها أولاً بأول .

### الفصل السادس

الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة (التجارى)

مادة ٤٢ - تعتبر بذرة القطن معدة للصناعة (تجارى) في الحالات الآتية :

(أ) البذرة الناتجة من الأقطان المحلوجة أصلاً لاستخراج البذرة المعدة للصناعة (التجارى) .

(ب) البذرة الناتجة من الأقطان المحلوجة أصلاً لاستخراج التقاوى والتي يتقرر بعد فحصها عدم صلاحيتها للزراعة وكذلك البذرة التي يستغنى عن استعمالها كتقاوى .

(ج) البذرة المستعملة أثناء استخراج التقاوى والبذرة الناتجة من دوايب الاسكارنو أثناء حليج القطن لاستخراج التقاوى .

(د) البذرة الناتجة من غريبه مخلفات الحليج وكسرات المحالج والشون

مادة ٤٣ - لا يجوز تشغيل معصرة لعصر بذرة القطن إلا بترخيص خاص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير وبين القرار نماذج السجلات التي تلتزم إدارة المعصرة بملئها وطريقة القيد بها والتفتيش عليها .

مادة ٤٤ - على مديري المعاصر فور ورود رسائل بذرة القطن إلى المعاصر القيام بحصر عبواتها ووزنها تحت إشراف الموظفين المنوط بهم الرقابة على بذرة القطن التجارى بالمعاصر وإثبات مددها ووزنها في السجلات المعدة لذلك .

ولا يجوز إخراج بذرة القطن من المعاصر إلا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٤٥ - لا يجوز نقل بذرة القطن التجارى من المحالج إلا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير وللوزير أن يجمع نقل البذرة التجارى من أى صنف من أصناف القطن من المحالج إلى المعاصر لفترة معينة .

مادة ٤٦ - يصدر وزير الزراعة قرارا بالإجراءات الواجب اتباعها في تسليم البذرة التجارى وتسليمها ونقلها بين المحالج والمعاصر وتحديد نسب العجز المسموح بها في أوزان البذرة المسلمة للمعاصر .

مادة ٤٧ - لا يجوز تخزين بذرة القطن التجارى إلا في الأحواش الداخلية للمعاصر أو في الشون الملحقة بها والتي ترخص بها وزارة الزراعة وبشرط أن تكون البذرة داخل عبوات يحدد مواصفاتها وزير الزراعة .

ومع ذلك يجوز بتصريح من الوزارة تخزين بذرة القطن التجارى بدون عبوات بالأحواش الداخلية للمعاصر إذا كانت البذرة قد سبقت بمعاملتها لقتل حيويتها أو إذا أودعت مخازن محكمة الاخلاقي مزودة بالآلات تسجيل أوزان تعتمد الوزارة .



## الفصل السابع

## خص البذرة المعدة للتقاوى

مادة ٤٨ - لا يجوز بيع التقاوى أو عرضها للبيع أو تداولها إلا بعد فحصها وتقرير صلاحيتها بواسطة وزارة الزراعة وبشرط أن تكون مصحوبة ببطاقات تتضمن البيانات التي يقررها الوزير .

مادة ٤٩ - يصدر وزير الزراعة قرارا يبين فيه لكل نوع من أنواع تقاوى الحاصلات الزراعية ما يأتى :

(١) مستويات القبول التي يلزم توافرها في التقاوى لاعتبارها صالحة للزراعة .

(ب) طريقة أخذ العينات وتحديد أماكن فحصها .

(ج) قواعد الفحص .

(د) تاريخ بدء وانتهاء موسم الفحص .

(هـ) المدة الواجب تبليغ نتائج الفحص خلالها وكيفية التبليغ .

(و) كيفية تعبئة التقاوى والمحافظة عليها عقب الفحص ومواصفات العبوات وتحديد أوزانها والطريقة التي تتبع في تقيمها وافتعالها وختمها واعتمادها للتقاوى .

(ز) مواصفات البطاقات التي توضع على عبوات التقاوى والبيانات التي يجب أن تتضمنها .

(ح) مدة صلاحية التقاوى للزراعة والإجراءات التي تتخذ بشأنها بعد انقضاء هذه المدة .

(ط) طريقة إعداد التقاوى المختلفة من المواسم السابقة وطريقة فحصها من جديد ومواعيد ذلك .

مادة ٥٠ - يجوز لصاحب الشأن في حالة تقرير عدم صلاحية التقاوى للزراعة أن يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بذلك الاحتكام إلى لجنة تشكل من موظف قنى يعينه وزير الزراعة ومن خبيرين يختار أحدهما صاحب الشأن ويختار الآخر بالقرعة من الجدول الذى يضعه وزير الزراعة سنويا بأسماء عدد من ذوى الخبرة في التقاوى .

ويقدم الطلب كتابة إلى وزير الزراعة مبينا به اسم الخبير الذى اختاره الطالب وتدعو الوزارة اللجنة إلى الاجتماع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب وتصدر اللجنة قرارها خلال المدة التى يحددها الوزير ويكون قرارها نهائيا .

مادة ٥١ - يصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد أتعاب الخبراء المحكمين ويلزم طالب التحكيم بأدائها عند تقديم طلبه فإذا صدر قرار اللجنة فى صالحه ترد إليه وتلتزم بها الوزارة .

مادة ٥٢ - إذا تقرر نهائيا عدم صلاحية التقاوى للزراعة أو اقتضت المدة المحددة لصلاحيتها للزراعة امتنع بيعها أو عرضها للبيع أو تداول للتقاوى أو إيداعها أحد محلات تجارة التقاوى .

## الفصل الثامن

## استيراد وتصدير التقاوى

مادة ٥٣ - لا يجوز استيراد أو تصدير تقاوى الحاصلات الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة .

مادة ٥٤ - يصدر الترخيص المشار إليه فى المادة السابقة بعد موافقة لجنة تقاوى الحاصلات الزراعية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الحجر الزراعى .

ويصدر الوزير قرارا بالإجراءات والشروط اللازم توافرها للحصول على هذا الترخيص وحالات الإلغاء منه .

مادة ٥٥ - يحظر بغير قرار من رئيس الجمهورية لإخراج القطن غير المحلج أو بذرة القطن من البلاد سواء كانت معدة للتقاوى أو للصناعة

## الفصل التاسع

## الاتجار فى التقاوى

مادة ٥٦ - يكون الاتجار فى تقاوى الحاصلات الزراعية بترخيص من وزارة الزراعة يصدر طبقا للشروط والأوضاع التى تعين بقرار من الوزير .

ولا يسرى هذا الحكم على مالك الأرض الزراعية أو حائزها إذا قام بتوزيع التقاوى على مستأجرى الأرض أو باعها للإيم .

مادة ٥٧ - يجب أن يكون الإعلان عن تقاوى الحاصلات الزراعية أو نشر بيانات عنها مطابقا للواصفات التى تقرها وزارة الزراعة بشأن التقاوى المعلن عنها .



مادة ٥٨ - لما موري الضبط القضائي أن يأخذوا عينات بغير مقابل بالقدر وبالطريقة التي تحددها بقرار يصدره وزير الزراعة ولهم في سبيل ذلك دخول المحلات والأماكن المدة لا يداع التقاوى أو التي تكون قد أودعت بها بالمخالفة لأحكام القانون وذلك فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن .

ولهم أيضا عند الاشتباه ضبط التقاوى والتحقق عليها وختمها وذلك بعد أخذ عينات منها لفحصها ويصدر وزير الزراعة قرارا بالشروط والاجراءات الواجب اتباعها عند التحقق على التقاوى والافراج عنها .

### الباب الرابع

#### حدائق الفاكهة ومشاتلها والأشجار الخشبية

مادة ٥٩ - على من يرغب في إنشاء حديقة جديدة للفاكهة أو التوسع في حديقة قائمة أن يحضر وزارة الزراعة مقدما بموقع الأرض ومساحتها ونوع أشجار الفاكهة المزروع زراعتها وللوزارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار أن تعترض بقرار مسبب وإلا سقط حقها في الاعتراض .  
ولصاحب الشأن أن يتظلم من قرار الوزارة الى لجنة فنية يصدر بتشكيلها والاجراءات التي تتبع أمامها قرار من وزير الزراعة .

على أن يكون من بين أعضائها خير متخصص يختاره المتظلم على نفقته ويستثنى من هذا الحكم الحدائق المخصصة للتجارب والبحوث العلمية وكذلك الحدائق المعدة للاستهلاك الشخصي والتي تحدد مواصفاتها بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٦٠ - لا يجوز إنشاء مشتل لتربية نباتات الفاكهة بقصد بيعها أو نقل مشتل من مكانه إلا بترخيص من وزارة الزراعة .

ويحدد وزير الزراعة بقرار منه شروط الترخيص والرسم الواجب أدائه وتعفى الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات العامة أو العلمية من أداء هذا الرسم .

مادة ٦١ - يصدر وزير الزراعة قرارا يبين الطرق التي يجب على أصحاب المشاتل اتباعها في تربية نباتات الفاكهة وتطعيمها والحفاظة على أصنافها وكذلك نماذج السجلات الواجب عليهم امساكها وطرق القيد فيها .

مادة ٦٢ - يجوز لأصحاب الحدائق أن ينشعوا مشاتل لمقتنعتهم الخاصة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدره .

مادة ٦٣ - لا يجوز بيع نباتات الفاكهة أو عرضها للبيع إلا في محل مرخص له بذلك من وزارة الزراعة ويصدر الترخيص طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من الوزير .

مادة ٦٤ - يحظر تصدير فساتل نخيل البلح إلا بتصريح من وزير الزراعة يصدر طبقا للشروط والأوضاع التي يقررها .

مادة ٦٥ - لوزير الزراعة مع مراعاة قوانين الطرق والرى والصرف - أن يصدر قرارا بغرس الأشجار الخشبية على جانبي جسور الترع والمصارف العامة وبيان الالتزامات التي تفرض على ملاك أو حائزي الأراضي المجاورة لها وما يقدم لهم من الأشجار مجاناً وما يتبع في حالة تلفها أو قطعها أو قلمها وتحديد المكافآت التي تمنح لمن كان تعهده للغرس مرضيا وله بيان الاجراءات الخاصة بتحديد نفقات تعهد الأشجار وصيانتها وتقدير قيمتها وما يؤدي للمالك والحائز من ثمنها عند بيعها

### الباب الخامس

#### المخصصات الزراعية

مادة ٦٦ - يقصد بالمخصصات الزراعية الأسمدة الكيماوية والعضوية بكافة أنواعها والمواد التي تضاف إلى التربة أو إلى البذرة - لاصلاحها أو تحسين خواصها أو إلى البذرة أو النبات بقصد زيادة إنتاجها .

مادة ٦٧ - تشكل بوزارة الزراعة لجنة تسمى ( لجنة المخصصات الزراعية ) يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من وزير الزراعة .

وتختص اللجنة باقتراح أنواع المخصصات الزراعية التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط وطرق تداولها وبإبداء الرأي في جميع القرارات المتعلقة لأحكام هذا الباب .

مادة ٦٨ - يصدر وزير الزراعة بناء على اقتراح اللجنة قرارات في المسائل الآتية :

( أ ) أنواع المخصصات التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها وطرق تداولها .

( ب ) شروط واجراءات الترخيص في استيراد المخصصات الزراعية والايجار فيها ونقلها من جهة إلى أخرى .

( ج ) اجراءات تسجيل المخصصات وتجديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك على ألا تتجاوز خمسة جنيهات .

( د ) كيفية أخذ عينات المخصصات وتحليلها وطرق الطعن في نتائج التحليل والتظلم من التحقق عليها والرسوم الواجب أدائها بما لا يتجاوز خمسة جنيهات ، وكذلك الاجراءات التي تتبع عند نظر الطعن أو التظلم وكيفية الفصل في كل منها .

مادة ٦٩ - لا يجوز صنع المخصبات الزراعية أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الإفراج عنها من الجمارك بغير ترخيص من وزارة الزراعة .

وذلك فيما عدا الأسمدة العضوية الناتجة من مخلفات المزرعة للاستعمال الخاص .

مادة ٧٠ - يجب أن يكون الإعلان عن المخصبات الزراعية أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها أو تسجيلها أو توصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها .

مادة ٧١ - للأمورى الضبط القضائي أخذ عينات بدون مقابل من المخصبات الزراعية المستوردة أو المنتجة محليا أو المعروضة للبيع أو المتداولة لتحليلها للتحقق من صلاحيتها ولهم في سبيل ذلك دخول جميع الأماكن التي توجد فيها المخصبات أو يشتبه في وجودها فيها . عدا الأماكن المخصصة للسكن ويجوز لهم التحفظ على المخصبات في حالة الاشتباه في غشها .

## الباب السادس

### وقاية المزروعات

#### الفصل الأول

##### مكافحة الآفات الزراعية

مادة ٧٢ - يقصد بكلمة "آفة" كل كائن قد يسبب ضررا اقتصاديا للنباتات . ويقصد بكلمة "النباتات" في هذا الفصل جميع أنواع المزروعات والغرسات والحشائش والنباتات البرية وثمارها وبذورها وسائر أجزائها الأخرى ومنتجاتها .

مادة ٧٣ - يعين وزير الزراعة بقرار يصدره الآفات الضارة والنباتات وطرق الوقاية منها ووسائل مكافئها والتدابير الواجب اتخاذها لهذا الغرض وعلى الأخص في المسائل الآتية :

( أ ) تحديد المناطق التي تعتبر ملوثة بآفة معينة وتعديل حدودها وتنظيم نقل أو مرور النباتات والأشياء الأخرى القابلة لنقل الآفة من منطقة ملوثة إلى منطقة أخرى سليمة أو مصابة .

( ب ) بيان النباتات المسببة لانتشار الآفات والإجراءات التي تتخذ بشأنها سواء يحظر زراعتها أو تليدها أو إزالتها أو إعدامها وغير ذلك من الإجراءات التي يرى اتخاذها منعا لانتشار الآفات .

( ج ) وضع نظام لمقاومة الآفات بما في ذلك بيان المواد الكيميائية والأدوات التي تستعمل في المقاومة وبيان أعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها الجهة الإدارية المختصة على نفقة مالك النباتات .

( د ) تكليف العاملين في الزراعة ممن لا تقل سنهم عن ١٠ سنوات القيام بما تحدده الجهة الإدارية المختصة من أعمال تتطلبها الإجراءات الوقائية أو العلاجية للنباتات وذلك مقابل أجر تحدده تلك الجهة . ويجوز لكل شخص كلف بمباشرة هذه الأعمال أن يقدم شخصا آخر يقبل العمل بدلا منه بشرط أن يكون قادرا عليه وأن يتوافر فيه شرط السن المذكور .

( هـ ) وضع الشروط والأحتياطات الخاصة بعلاج الحضر والنباتات التي تؤكل طازجة أو الثمار التي قاربت النضج بمواد أو مستحضرات تحتوي على مواد سامة أو ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

( و ) وضع الشروط والإجراءات الخاصة بعلاج النباتات ومقاومة الآفات بواسطة موظفي الجهة الإدارية المختصة أو من يعهد إليه بذلك من الأفراد أو الهيئات أو الجمعيات التعاونية أو الشركات أو المؤسسات .

( ز ) تحديد تكاليف أعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها الجهة الإدارية المختصة على نفقة مالك النباتات وموعد تحصيلها وشروط قسيتها والحالات التي يصح فيها التجاوز عنها كلها أو بعضها .

( ح ) وضع نظام لمكافحة الجراد الصحراوي .

( ط ) بيان الآفات الواجب على حائز الأرض الزراعية إبلاغ الجهات المختصة عنها وطرق هذا الإبلاغ وبيان الإجراءات الواجب عليه اتخاذها في مقاومتها وعلاجها .

مادة ٧٤ - إذا كانت الإصابة مصدر خطر يهدد النباتات لتعذر علاج المرض أو لظهور آفة جديدة لم يعرف لها علاج ناجح جاز لوزير الزراعة أن يأمر باتخاذ أي إجراء يكفل منع انتشار المرض أو الآفة بما في ذلك قلع النباتات المصابة وإعدامها بواسطة عمال الجهة الإدارية المختصة وعلى نفقتها وفي هذه الحالة تدفع الوزارة تعويضا لمالك النباتات حسب قيمتها .

ويصدر وزير الزراعة قرارا بالتدابير التي تتخذ في تقدير هذا التعويض وكيفية الفصل في النزاع المترتب على هذا التقدير .

مادة ٧٥ - يجوز لوزير الزراعة الاستيلاء على ما يلزم لمكافحة الآفات من الآلات والأدوات - والمواد الكيميائية ووسائل النقل المعسدة بالإيجار .

ويتم الاستيلاء بمجرد الأشياء المستولى عليها وإثبات حالتها وتسليمها في المواعيد وطبقا للإجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير .

ويكون تقدير التعويض عن الأشياء المذكورة بالاتفاق الودي خلال ثلاثين يوما من تاريخ إتمام الجرد وإلا جاز لذوى الشأن عرض النزاع على لجنة التعويضات التي يصدر بتشكيلها وتنظيم الإجراءات أمامها قرار من وزير الزراعة .

وعلى اللجنة إصدار قرارها خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالة الموضوع إليها وإخطار ذوى الشأن بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

ويجوز لذوى الشأن الطعن في قرارات اللجنة أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغهم ذلك القرار .

وتحكم المحكمة في الطعن على الوجه السرعة ويكون حكمها نهائيا .

مادة ٧٦ - يجوز بالطريق الإداري ضبط وإعدام النباتات المقتولة أو المروضة للبيع بالخالفه لأحكام هذا الفصل أو القرارات التي تصدر تنفيذا له وجميع الأشياء التي استعملت في حزمها وتعبئتها .

مادة ٧٧ - لأموري الضبط القضائي دخول أى حقل أو مشتل أو حديقة أو أى مكان آخر غير معد للسكن يشبهه في وجود نباتات مصابة به . ولهم أن يضعوها تحت المراقبة النباتات التي يشبهه في إصابتها وذلك كله طبقا للنظم والأوضاع التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدره .

## الفصل الثاني

### مبيدات الآفات الزراعية

مادة ٧٨ - يقصد بمبيدات الآفات الزراعية المواد والمستحضرات التي تستعمل في مكافحة الأمراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش والكائنات الأخرى الضارة بالنباتات وكذلك في مكافحة الحشرات والطفيليات الخارجية الضارة بالحيوان .

مادة ٧٩ - يشكل بوزارة الزراعة "لجنة مبيدات الآفات الزراعية" يصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير الزراعة وتختص هذه اللجنة باقتراح مبيدات الآفات الزراعية التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها وإجراءات تسجيلها وشروط تداولها .

مادة ٨٠ - يصدر وزير الزراعة بناء على اقتراح اللجنة القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل وعلى الأخص القرارات المتعلقة بالمسائل الآتية :

(أ) أنواع مبيدات الآفات الزراعية التي يجوز استيرادها وتداولها وتحديد مواصفاتها وشروط الاستيراد والتداول .

(ب) شروط وإجراءات الترخيص في استيراد المبيدات والاتجار فيها .

(ج) إجراءات تسجيل المبيدات وتحديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك بما لا يجاوز عشرة جنيئات .

(د) كيفية أخذ عينات المبيدات وتحليلها وطرق الطعن في نتائج التحليل والتظلم من التحفظ عليها والرسوم الواجب أدائها بما لا يجاوز خمسة جنيئات ، وكذلك الإجراءات التي تتبع في نظر الطعن أو التظلم وكيفية الفصل في كل منها .

(هـ) حظر نقل بعض أنواع المبيدات من جهة إلى أخرى .

مادة ٨١ - لا يجوز صنع المبيدات أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الاتجار فيها أو الإفراج عنها من الجمارك غير ترخيص من وزارة الزراعة .

مادة ٨٢ - يجب أن يكون الإعلان عن المبيدات أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتوصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها .

مادة ٨٣ - لأموري الضبط القضائي أخذ عينات بدون مقابل من مبيدات الآفات الزراعية المستوردة أو المنتجة محليا أو المروضة للبيع أو المتداولة لتحليلها والتحقق من صلاحيتها ، ولهم في سبيل ذلك دخول الأماكن التي توجد فيها المبيدات أو يشبهه في وجودها فيها ، عدا الأماكن المخصصة للسكن .

ويجوز لهم التحفظ على المبيدات في حالة الاشتباه في غشها

## الفصل الثالث

### الحجر الزراعي

مادة ٨٤ - يقصد بكلمة النباتات في هذا الفصل النبات بجميع أجزائه سواء كان جذورا أو أوراقا أو أزهارا أو ثمارا أو بنورا وفي أية حالة كان عليها ولو كان جافا كما يقصد بعبارة المنتجات الزراعية المنتجات التي من أصل نباتي والمجهزة تجهيزا لم يحولها عن طبيعتها النباتية .

مادة ٨٥ - تشكل في وزارة الزراعة لجنة تسمى "الحجر الزراعي" برئاسة وكيل الوزارة المختص ويصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير الزراعة .

وتجب موافقة هذه اللجنة على جميع القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل قبل إصدارها .



مادة ٨٦ - لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بآفات غير موجودة بالجمهورية ، ويجوز لوزير الزراعة بناء على طلب ذى الشأن أن يصدر قرارا بإباحة دخول بعض النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات إذا أمكن إبادة ما بها من آفات بجميع أطوارها إبادة تامة بالطرق التى تقرها وزارة الزراعة وبمقرتها وتحت مسئولية صاحبها وعلى نفقته .

مادة ٨٧ - لا يجوز إدخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بآفات موجودة بالجمهورية إلا إذا أمكن تطهيرها قبل الإفراج عنها بالطرق التى تقرها وزارة الزراعة وبمقرتها وتحت مسئولية صاحبها وعلى نفقته .

ويجوز للوزير أن يصدر قرارا بإباحة دخول بعض أنواع النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات إذا كان إدخالها لا يترتب عليه أضرار اقتصادية بمزروعات البلاد أو محاصيلها .

مادة ٨٨ - يجوز لوزير الزراعة لضمان تخمين البلاد أن يأذن فى ادخال النباتات والمنتجات الزراعية التى تستورد لشئون التوأمين إذا كانت مصابة بآفات موجودة أو غير موجودة بالجمهورية إذا أمكن اتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع تسرب هذه الآفات إلى المحاصيل البلاد ومزروعاتها .

ويكون إدخال تلك المواد تحت إشراف وزارة الزراعة وبالشروط التى تعينها . ويحصل المستورد جميع المصروفات التى يتطلبها تنفيذ هذه الشروط .

مادة ٨٩ - لوزير الزراعة أن يصدر قرارات فى المسائل الآتية :

(أ) حظر استيراد الكائنات الحية الضارة بالزراعة عدا ما يستورد للأغراض العلمية وفق الشروط التى تقرها لجنة الحجر الزراعى .

(ب) حظر استيراد بعض النباتات والمنتجات الزراعية والتربة الصالحة للزراعة أو المحتوية على مواد عضوية وفضلات النباتات والمنتجات الزراعية المتخلفة عن استهلاك البواخر والطائرات ووسائل النقل الأخرى وذلك حماية للثروة الزراعية .

(ج) حظر تصدير النباتات والمنتجات الزراعية غير المطابقة لتشريعات الحجر الزراعى فى الدول المصدر إليها .

(د) شروط الترخيص فى تصدير أو استيراد النباتات والمنتجات الزراعية وحالات الإعفاء من الترخيص .

(هـ) الشروط الخاصة بالمرور العابر لرمائل النباتات والمنتجات الزراعية بأراضى الجمهورية .

(و) تحديد أماكن خاصة لدخول وسائل نباتات أو منتجات زراعية معينة .

(ز) الإجراءات التى تتخذ فى شأن الرمايل التى يرفض دخولها أو عبورها أراضى الجمهورية تطبيقاً لأحكام هذا الفصل والقرارات المنفذة له .

(ح) تحديد النفقات التى تحصل لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها فى هذا الفصل أو القرارات المنفذة له وشروط الإعفاء منها .

### الباب السابع

#### بطاقة الحياة الزراعية

مادة ٩٠ - فى تنفيذ أحكام هذا الباب يعتبر حائزاً كل مالك أو مستأجر يزرع أرضاً زراعية لحسابه أو يستغلها بأى وجه من الوجوه وفى حالة الإيجار بالمزراعة يعتبر مالك الأرض حائزاً ما لم يتفق الطرفان كتابة فى العقد على إثبات الحياة الزراعية باسم المستأجر ويعتبر فى حكم الحائز أيضاً مربى الماشية ، وتسرى عليه أحكام هذا الباب .

مادة ٩١ - ينشأ فى كل قرية سجل تدون فيه بيانات الحياة الزراعية والبيانات الزراعية الخاصة بكل حائز ويكون كل من مجلس إدارة الجمعية التعاونية المختصة والمصرف الزراعى المختص مسئولاً عن إثبات تلك البيانات بالسجل .

وتعد وزارة الزراعة بطاقة الحياة الزراعية ويدون بها البيانات الخاصة بكل حائز من واقع السجل .

مادة ٩٢ - يجب على كل حائز أو من يذيه كتابة أن يقدم خلال المواعيد التى يحددها وزير الزراعة إلى الجمعية التعاونية المختصة بياناً بمقدار ما فى حيازته من أراض زراعية أو ماشية أو غيرها وما يطرأ على هذه البيانات من تغيير وذلك طبقاً للأنموذج الذى تعدده وزارة الزراعة لهذا الغرض وعلى الجمعية التعاونية أن تعرض تلك البيانات على لجنة تشكل من السادة أو من يقوم مقامه وأحد المشايخ والصراف ودلال المساحة وعضو من الاتحاد الاشتراكي لمراجعتها واعتمادها قبل إثباتها بالسجل .

فإذا لم يقدم الحائز البيانات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى المواعيد المحددة أثبتت وزارة الزراعة المختصة لاسم فى كشوف المتخلفين وكلفت اللجنة بتقديم البيانات اللازمة عن حيازته إلى الجمعية التعاونية لرصدها فى السجل وعلى الجمعية التعاونية إخطار الحائز .

ولا يجوز تعديل الحياة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة أو بناء على اتفاق كتابى مصدق على التوقيع عليه من رئيس مجلس إدارة هذه الجمعية وعضوين من أعضائها على أن يتضمن الاتفاق إقرار الحائز السيد بتحمل الديون المستحقة عن الأراض محل التنازل سواء للحكومة أو للجمعية المصرية العامة للأثمان الزراعى والتعاونى .

ويستثنى من ذلك حالات تغيير الحياة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية .



مادة ٩٣ - يصدر وزير الزراعة قرارات في المسائل الآتية :

(١) تحديد نماذج السجلات وبطاقات الحيابة وجميع الأوراق التي تتطلبها وطرق القيد فيها وتحديد المسئولين عنها والرسوم الواجب أدائها في حالة فقدان البطاقة أو تلفها بما لا يجاوز ١٠٠ مليم ونظم وقواعد إثبات ما يطرأ على بيانات البطاقة من تغير .

وتعتبر السجلات وبطاقات الحيابة أوراقا رسمية .

(ب) طرق الطعن في بيانات الحيابة وتحديد الرسوم الواجب أدائها عند نظر الطعن بما لا يجاوز مائتي قرش والحالات التي يلزم الطعن فيها بأداء هذه الرسوم وحالات الإعفاء منها والجهة التي تفصل في الطعن وكيفية تشكيلها والإجراءات التي تتبعها .

(ج) كيفية ضم الخدمات الزراعية في جمعية تعاونية واحدة بالنسبة للزراع اللذين لهم حيازات متصلة بالزمام .

### الباب الثامن

#### (العقوبات)

مادة ٩٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها .

(١) كل من دون بيانات غير صحيحة في السجلات المنصوص عليها في المادة ٩١ مع علمه بذلك .

(ب) كل من أثبت أو اعتمد بيانات مخالفة للحقيقة في نماذج الحيابة المنصوص عليها في المادة ٩٢ مع علمه بذلك .

(ج) كل مخالفة للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٩٢ وذلك فضلا عن تحميل الحائز الجديد بكافة الديون المستحقة على الأرض محل التنازل سواء للحكومة أو للؤسسة المصرية العامة للأثمان الزراعي والتعاوني أو للجمعية التعاونية .

وكل مخالفة أخرى للمادة ٩٢ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها .

مادة ٩٥ - كل مخالفة للمادة ٥٥ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة وبغرامة قدرها خمسون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء الكيلو جرام من البسرة محل المخالفة ويجب الحكم بمصادرتها .

ويعاقب على الشروع بعقوبة الجريمة ذاتها .

وإذا كان المحكوم عليه بهذه العقوبة موظفا أو شخصا مكلفا بخدمة عامة جاز الحكم بعزله .

مادة ٩٦ - كل مخالفة لإحدى المواد ٦٩، ٨١، ٨٦، ٨٧ أو القرارات الصادرة تنفيذا للبندين "أ"، "ب" من المادة ٦٨ أو للبند "هـ" من المادة ٧٣ أو للبندين "أ"، "ب" من المادة ٨٠ أو لأحد البنود "أ"، "ب"، "ج"، "د"، "هـ"، "و"، "ز" من المادة ٨٩ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن الحكم بمصادرة الأدوات والمواد أو المخصصات أو الميديدات أو الرسائل موضوع المخالفة على حسب الأحوال .

ولا يجوز مصادرة المخصصات والميديدات إذا كان موضوع المخالفة نقصا في وزنها .

وفي حالة مخالفة إحدى المواد ٦٨ (بند "أ") ، ٦٩ ، ٨٠ ، ٨١ (بند "أ" و "هـ") والمادة ٨١ يجوز الحكم بإغلاق المصنع أو محل الاتجار وفي حالة العود يكون الحكم بالإغلاق واجبا .

ويعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨٦ ، ٨٧ والقرارات الصادرة تنفيذا للمادة ٨٩ بالعقوبة المقررة للجريمة ذاتها .

مادة ٩٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من يخالف أحد البنود "أ"، "ب"، "ج"، "د"، "هـ"، "و"، "ز"، "ح"، "ط" من المادة ٧٣ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها أو أخل بالإجراءات التي تتخذ وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٧٤

(ب) كل من يخالف القرارات التي تصدر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٧٥ أو عرقل إجراءات الاستيلاء .

ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بتنفيذ جميع الإجراءات اللازمة لإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف .

مادة ٩٨ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل من خالف أحكام إحدى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ (فقرة ثانية) ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٢ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها .

وذلك فضلا عن الحكم بإغلاق الخلع عند مخالفة المادة ٣٣ وبايقاف الآلات أو إغلاق الخلع أو الشون محل المخالفة على حسب الأحوال عند مخالفة المادة ٣٤

وفي حالة مخالفة المادة ٣٥ يجب الحكم بمصادرة البذرة الناتجة من عملية الخلع، كما يجب الحكم بإيقاف الأجهزة موضوع المخالفة عند مخالفة المادة ٣٩ وإغلاق المعصرة في حالة مخالفة المادة ٤٣ وبمصادرة البذرة في حالة مخالفة إحدى المادتين ٤٤، ٤٥

مادة ٩٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها كل من خالف إحدى المواد ٢١ (فقرة ثانية) ٤٠، ٤١ (فقرة ثانية) ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٦ (فقرة أولى) أو القرارات التي تصدر تنفيذها لها .

ويحكم بمصادرة التقاوى في حالة مخالفة إحدى المواد ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٦ (فقرة أولى) وذلك فضلا عن الحكم بإغلاق المحل في حالة مخالفة المادة ٥٦ (فقرة أولى) .

ولوزارة الزراعة في حالة مخالفة المادة ٢١ (فقرة ثانية) إزالة أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف قبل الحكم في المخالفة .

مادة ١٠٠ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على ثلاثين جنيها كل من خالف إحدى المواد ٤ (البند "د"، "هـ"، "و"، "ز") ٢٨، ٣٠، ٣١، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤ أو القرارات التي تصدر تنفيذها لها، وذلك فضلا عن مصادرة التقاوى موضوع المخالفة في حالة مخالفة المادة ٣٠ أو ٣١ وإغلاق المحطة عند مخالفة المادة ٣٠

وإذا أثبتت خديعة دون إخطار أو عدم اعتراض الجهات أو أنشئ مشتل بدون ترخيص جاز الحكم بتقليم النباتات الموجودة بأيها على نفقة المخالف ويجب الحكم بمصادرة فسائل التخييل في حالة مخالفة المادة ٦٤ وفي حالة العود إلى مخالفة إحدى المواد ٦٠، ٦١، ٦٣ يحكم بالفاء ترخيص المشتل أو محل بيع نباتات الفاكهة .

مادة ١٠١ - كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذها لإحدى المواد ١، ٢، ٣، ٤ (البند "أ"، "ب"، "ج") ٢١ (فقرة أولى) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها عن القدان أو كسور القدان .

وفي حالة مخالفة أحكام القرارات التي تصدر تنفيذها لإحدى المواد المشار إليها في الفقرة السابقة يجوز لوزارة الزراعة قبل الحكم في الدعوى إزالة أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

مادة ١٠٢ - كل من خالف إحدى المواد ١٤، ١٥، ١٨، ٢٣، ٢٥ أو القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على عشرين جنيها عن القدان أو كسور القدان، وذلك فضلا عن الحكم بمصادرة التقاوى الخاضعة لموضوع المخالفة وإعدام الزرعة الناتجة منها في حالة مخالفة المادتين ١٤، ١٥

وفي حالة مخالفة المادة ١٨ يجب ضبط التقاوى إداريا لمنع تداولها حتى يتم الفصل نهائيا في المخالفة، ويجوز عند الانقضاء استصدار أمر من القاضي ببيع التقاوى المضبوطة وإيداع ثمنها في خزنة المحكمة حتى يصدر الحكم النهائي .

مادة ١٠٣ - يعاقب بغرامة قدرها خمسة جنيها عن كل قطار أو كسور القطار كل من خالف إحدى المواد ٢٠، ٢٦، ٣٧ أو القرارات التي تصدر تنفيذها لها .

مادة ١٠٤ - كل مخالفة لإحدى المادتين ١٩، ٢٤ أو القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسة جنيها عن كل إردب أو كسور الإردب من التقاوى التي تسلمها من وزارة الزراعة .

ويعاقب كل من خالف إحدى المواد ٢٨ (فقرة أولى) ٤٦، ٤٧ أو القرارات التي تصدر تنفيذها لها بالعقوبة ذاتها عن كل إردب أو كسور الإردب من البذرة محل المخالفة .

مادة ١٠٥ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على عشرة جنيها .

(أ) كل من كلف بالعمل وفقا للبند "د" من المادة (٧٣) فامتنع عنه أو حاول التخلص منه أو أهمل في أدائه .

(ب) كل من ساعد شخصا على التخلص من التكليف المنصوص في البند سالف الذكر وفي حالة العود تضاعف الغرامة .

مادة ١٠٦ - كل مخالفة للقرارات التي تصدر تنفيذها المادة (٦٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وإذا تلفت الأشجار بسبب التقصير في صيانتها أو تمهدها أو إذا قطعت أو قلعت بالمخالفة لأحكام هذه القرارات ألزم المخالف بدفع تعويض قدره ثلاثة أمثال قيمة الأشجار التالفة أو المقطوعة أو المقلومة .

ولوزارة الزراعة أن تقوم على نفقة المخالف بما لم يتم به من الأعمال اللازمة لتعهد الأشجار ولها أن تفرض على نفقة أشجارا أخرى لا تزيد قيمتها على قيمة الأشجار التالفة أو المقطوعة أو المقلومة .

مادة ١٠٧ - لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين .  
”وتنظر المخالفات المنصوص عليها في المواد المتقدمة على وجه السرعة ويجب أن يصدر الحكم فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحديد أول جلسة لها“ .

## الكتاب الثاني - في الثروة الحيوانية

### الباب الأول

( في تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها )

### الفصل الأول

( تصدير الحيوانات واستيرادها )

مادة ١٠٨ - لوزير الزراعة بقرار يصدره تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور الحية وله حظر التصدير أو الاستيراد متى اقتضت ذلك تنمية الثروة الحيوانية أو المحافظة عليها .

مادة ١٠٩ - لا يجوز ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن السنتين مالم يصل وزنها إلى الحد الذي يقرره وزير الزراعة ، ولا يجوز ذبح إناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة قبل تبديل جميع قواطعها ، كما لا يجوز ذبح الإناث العشار .

ولوزير الزراعة حظر ذبح عجول الجاموس الذكور مالم يصل وزنها إلى الحد الذي يقرره .

يستثنى من ذلك الحيوانات التي تقضى الضرورة بذبحها على أن يكون الذبح بموافقة الجهة الإدارية المختصة .

### الفصل الثاني

( علف الحيوان )

مادة ١١٠ - يقصد بمواد العلف الخام في تطبيق أحكام هذا الفصل الكسب أو كل مادة يدخلها خلط تستعمل في تغذية الحيوان أو الدواجن سواء كانت من مصدر نباتي أو حيواني أو من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية .

ويقصد بالعلف المصنع أى مخلوط من مواد العلف الخام .

مادة ١١١ - تشكل في وزارة الزراعة لجنة تسمى ”لجنة علف الحيوان“ يصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير الزراعة .

وتختص هذه اللجنة باقتراح أنواع العلف التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها وإجراءات تسجيلها وشروط تداولها . وكذلك إبلاء الرأي في جميع القرارات المتعلقة بمواد هذا الفصل .

مادة ١١٢ - يصدر وزير الزراعة قرارات في المسائل الآتية :

( أ ) تحديد مواد العلف الخام والعلف المصنع ومواصفاتها وشروط تعبئة العلف المصنع .

( ب ) إجراءات تراخيص الاتجار في مواد العلف وشروطها والرسوم الواجب أدائها .

( ج ) تنظيم بيع العلف المصنع ومواد العلف الخام وتداولها ونقلها من جهة إلى أخرى وتوزيعها بمقتضى بطاقات تعد لهذا الغرض .

( د ) شروط تسجيل العلف المصنع ومواده وتحديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك .

( هـ ) تنظيم الرقابة على مصانع العلف ومحال الاتجار وبيان السجلات الواجب إمساكها بها وكيفية القيد فيها .

( و ) كيفية أخذ عينات العلف ومواده وتحليلها وطرق الطعن في نتائج التحليل والتنظّم منها وكيفية الفصل في كل منها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك .

مادة ١١٣ - لا يجوز الاتجار في الكسب أو مواد العلف الخام التي يحددها وزير الزراعة أو العلف المصنع أو طرحها للبيع أو تداولها أو نقلها من جهة إلى أخرى أو حيازتها بقصد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويشترط أن تكون مكونات العلف المصنع ومواصفاته وتعبئته مطابقة لأحكام القرار الذي يصدره الوزير في هذا الشأن .

مادة ١١٤ - يجب أن يكون الإعلان عن مواد العلف أو نشر بيانات عنها مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتوصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها .

مادة ١١٥ - لا يجوز تشغيل أى مصنع لعلف الحيوان إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ١١٦ - للمأموري الضبط القضائي دخول محال تجارة العلف وصناعاته وتخزينه وإيداعه للتفتيش عليها وضبط ما يوجد فيها من المواد المشتبه في غشها والتحفظ عليها ولم أخذ عينات منها بدون مقابل للتحقيق من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات . وذلك فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن .

### الفصل الثالث

( حماية الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية وحلهم استعمال القسوة مع الحيوانات )

مادة ١١٧ - يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية أو قتلها أو إمساكها بأي طريقة كما يحظر حيازتها أو نقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .



مادة ١٢٥ - لو وزير الزراعة أن يقرر تسجيل كل أو بعض الحيوانات إجباريا في المناطق التي يمينها وله أن يقرر حقها وتطهير حظائرها لوقايتها من الأمراض، واختبارها لتشخيص الأمراض المعدية أو الوبائية في مواعيد دورية . وتجري عمليات التسجيل والحقن والتطهير والاختبار مجانا .

مادة ١٢٦ - يجب إعادة اختبار الحيوانات التي يشتبه في إصابتها ويتعين عزلها حتى يتم الاختبار وعلى أصحابها تنفيذها خلال مدة وجودها في الأماكن المعدة للعزل والإقامة وزارة الزراعة بتنفيذها على نفقتهم طبقا للفتاى التي يحددها الوزير بقرار منه وتحصل من أصحابها بالطريق الإدارى .

وإذا لم تظهر أعراض المرض على هذه الحيوانات بعد انتهاء المدة التي تحددها وزارة الزراعة للملاحظة وجب على أصحابها تسلمها خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بذلك كتابة وإلا جاز للوزارة بيعها بالمزاد العلنى وحفظ ثمنها على ذمة أصحابها بعد خصم نفقات التغذية ومصاريف البيع .

ولا يجوز مطالبة صاحب الحيوان الذى ينفق في العزل بما صرفته الوزارة على تغذيته وإذا تقرر إعدام الحيوان أثناء العزل عوض صاحبه عنه وذلك فيما عدا الحالات المنصوص عليها في البند (ح) من المادة ١٣١

مادة ١٢٧ - على أصحاب الحيوانات وحائريها والمتولين حراستها وملاحظتها عند ظهور أى مرض يئنها أو فوق بعضها بسبب مرض . إبلاغ الأمر إلى المشرف الزراعى المختص أو إلى أقرب وحدة بيطرية .

مادة ١٢٨ - تمنح مكافأة تعادل ثمن الحيوان ولا تزيد على عشرة جنيهات لأول مبلغ في مركز الشرطة الذى حدثت بدائرته الإصابة بمرض وبائى أو معد . فإذا كان التبليغ من مالك الحيوان فيمنح مكافأة تعادل ثمن الحيوان النافى أو المصاب الذى يتقرر علاجه أو ذبحه .

مادة ١٢٩ - لا يجوز الاتجار في الحيوانات المصابة بالأمراض المعدية أو الوبائية أو المشتبه في إصابتها بها وحظر نقلها من جهة إلى أخرى .

وتعتبر مشنها في إصابتها بتلك الأمراض الحيوانات التي خالطت الحيوانات المريضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

مادة ١٣٠ - يحظر لقاء جثث الحيوانات النافقة في نهر النيل أو الترعى أو المساقى أو المصارف أو البرك أو في الطرق أو في العراء ويجب دفن هذه الجثث على عمق كاف بعيدا عن مصادر المياه .

ويعتبر حائرتك الحيوانات مستولا عن هذه المخالفة .

مادة ١٣١ - يصدر وزير الزراعة القرارات التنفيذية لأحكام هذا الفصل وعلى الأخص في المسائل الآتية :

ويحظر إتلاف أو كاد الطيور المذكورة أو إعدام بعضها .  
ويصدر وزير الزراعة قرارا بتعيين أنواع الطيور والحيوانات البرية والمناطق التي تنطبق عليها أحكام هذه المادة . وبيان شروط الترخيص بصيدها على سبيل الاستثناء للأغراض العلمية أو السياحية .

مادة ١١٨ - تحظر زراعة النباتات الضارة بالطيور السالف ذكرها إلا بترخيص من وزارة الزراعة كما يحظر على أى شخص ترك هذه النباتات تنمو في أرض يجوزها ويصدر وزير الزراعة قرارا ببيان النباتات الضارة .  
ويحظر استيراد الدبق ( الخيط ) والمواد الغرائية التي تستعمل لإسك الطيور أو بيعها أو حيازتها أو تداولها أو استعمالها ، وكذلك إقامة أى نوع من أنواع الفخاخ التي تعد لإسك الطيور .

مادة ١١٩ - يحظر استعمال القسوة مع الحيوانات ويصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد الحالات التي يسرى عليها هذا الحظر .

### الفصل الرابع

#### ( تربية النحل ودودة الحرير )

مادة ١٢٠ - لا يجوز استيراد ملكات النحل وبيض دودة الحرير أو بيعها أو الاتجار فيها إلا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والأوضاع التي يحددها بقرار من الوزير .

كما لا يجوز استيراد عسل النحل بغير ترخيص من وزارة الزراعة يصدر طبقا للشروط التي يحددها بقرار من الوزير .

مادة ١٢١ - يصدر وزير الزراعة قرارا يبين فيه الطرق الفنية الواجب اتباعها في تربية النحل ودودة الحرير في جميع المراحل والأطوار وكذلك نماذج السجلات التي يجب على المربين إسكانها وطرق القيد بها . ولا تجوز تربية ملكات النحل أو تبيز دودة الحرير بقصد الاتجار فيها إلا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والإجراءات التي يحددها بقرار من الوزير .

مادة ١٢٢ - لو وزير الزراعة أن يقرر تربية سلالة نقية معينة من النحل في المناطق التي يحددها في قراره ولا يجوز في هذه المناطق حيازة أى سلالة أخرى .

مادة ١٢٣ - لما موى الضبط القضائى دخول المناحل وأماكن تربية دودة الحرير عدا الأماكن المخصصة للسكن لمعاينتها والتفتيش عليها .

### الباب الثانى - فى الصحة الحيوانية

#### الفصل الأول

##### ( مكافأة أمراض الحيوان )

مادة ١٢٤ - يقصد بكلمة حيوان في تطبيق أحكام هذا الباب الحيوانات والدواجن والطيور التي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة .



## الفصل الثاني

### (الحجر البيطرى)

مادة ١٣٣ - يحظر دخول الحيوانات المستوردة أو لحمها أو منتجاتها أو متعلقاتها إلا بعد استيفاء إجراءات الحجر البيطرى للتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية المعدية وضبط كل ما يدخل منها بالخالفه لأحكام هذه المادة وعدم ما يكون منها مصابا بأمراض وبائية أو معدية على أن تثبت الإصابة بتقرير من الطبيب البيطرى المختص .

ولوزير الزراعة أن يحظر تصدير الحيوانات ولحمها ومنتجاتها ومتعلقاتها إلى الخارج إلا بعد فحصها والتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية المعدية .

مادة ١٣٤ - تدعى الحيوانات المستوردة لفرض الذبح خلال ثلاثين يوما من تاريخ إيداعها في محجر بيطرى ولا تستحق رسوم إيداع من هذه المدة .

ولوزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التموين أن يصدر قرارا بإطالة هذه المدة في المحاجر التى يعينها .

ويلتزم مودع الحيوانات بتغذيتها خلال مدة إيداعها بالمحاجر فإذا قصر في ذلك جاز لوزارة الزراعة تغذيتها بمصاريف على حسابه طبقا للنفقات والقواعد التى يحددها الوزير .

مادة ١٣٥ - يصدر وزير الزراعة قرارات في المسائل الآتية :

(١) تحديد أنواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمتعلقات الحيوانية وكذلك الأمراض المعدية والوبائية التى تنطبق عليها أحكام هذا الفصل .

(ب) تحديد نظام وإجراءات العمل في المحاجر البيطرية والرسوم المقررة على الحيوانات التى تخضع للحجر البيطرى وحالات الإعفاء منها .

(ج) تحديد مقابل إيداع الحيوانات المستوردة بفرض الذبح في المحاجر البيطرية فيما زاد على مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة السابقة ويشمل هذا المقابل نفقات الإيواء .

(د) تحديد نظام وإجراءات فحص ما يصدر للخارج من الحيوانات ومنتجاتها ومتعلقاتها ومنح شهادات خلوها من الأمراض وتحديد الرسوم الخاصة بذلك .

(هـ) كيفية التصرف في متعلقات الحيوانات بالمحاجر البيطرية والتدابير والاحتياطات والإجراءات التى تتخذ بشأنها .

(و) وضع نظام بصرف مكافآت مالية لكل شخص من العاملين بالحكومة أو من غيرهم يضبط أو يسهل ضبط الحيوانات أو منتجاتها أو متعلقاتها التى تدخل البلاد بالخالفه لأحكام المادة ١٣٣ وذلك في حدود ٥٠ ٪ من قيمة المضبوطات التى يحكم بمصادرتها .

(١) تعيين الأمراض المعدية والوبائية التى تنطبق عليها أحكام هذا الفصل وطرق الوقاية منها ووسائل علاجها والاحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها وما يتبع نحو الحيوانات المريضة أو المشتبه فيها أو المخالطة لها أو السليمة التى قد تنقل المرض بما في ذلك إعدامها أو ذبحها في مجزر عمومى وتعويض أصحابها مع التصريح بتسليم اللحوم الصالحة لأصحابها بعد تقدير ثمنها واستئزله من قيمة التعويض .

(ب) تكليف أصحاب الحيوانات وحائزها والمتولين حراستها أو ملاحظتها الحضور في الزمان والمكان المعينين لإجراء عمليات التسجيل أو الحقن أو الاختبار .

(ج) الإجراءات التى تتبع للملاحظة أما كن تجميع الحيوانات كالأسواق وغيرها وما يتخذ بشأنها من احتياطات أو تدابير عند ظهور أى مرض بينها .

(د) تحديد البيانات التى يجب أن تتضمنها السجلات المعدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار .

(هـ) تحديد مدة حجز الحيوانات المحقونة في الحظائر والإجراءات التى تتبع بشأن ما ينفق منها وما يعطى نتيجة إيجابية بعد اختباره وقيمة ما يؤدى من تعويض إلى أصحابها في حالة ذبحها أو إعدامها أو توقفها أو ما يعرض منها بسبب التلقيح وبيان الإجراءات التى يتبناها أصحاب الحيوانات المذكورة عند إدخال حيوانات في حظائرهم .

(و) كيفية تشكيل اللجان التى تقدر أثمان الحيوانات النافقة والتعويضات أو المكافآت المنصوص عليها في هذا الفصل على أن تكون قراراتها نهائية بعد اعتمادها من وزارة الزراعة .

(ز) وضع تعريفة سنوية بأثمان الحيوانات تقدر التعويضات على أساسها .

(ح) الإجراءات التى يجوز اتخاذها لضبط الحيوانات المصابة أو المريضة ومعالجتها أو ذبحها أو إعدامها بمصاريف تحصل بالطريق الإدارى من مالك الحيوان أو الحائز له .

(ط) بيان الإجراءات التى تتخذ بشأن الكلاب ومرض الكلب ومراقبة الحيوان الشرس والعقور والحالات التى يجوز فيها ضبط وذبح هذه الحيوانات أو إعدامها دون أداء تعويض عنها لأصحابها .

مادة ١٣٦ - لمسأورى الضبط القضاء في دخول الحظائر والأماكن التى توجد فيها الحيوانات للتفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من مخالفات وذلك عند الأماكن المخصصة للسكن .

### الفصل الثالث

#### (ذبح الحيوانات وسلخ وحفظ الجلود)

مادة ١٣٦ - لا يجوز في المدن والقرى التي يوجد بها أماكن مخصصة رسمياً للذبح أو مجازر عامة ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج تلك الأماكن أو المجازر المعدة لذلك وتحدد هذه الأماكن بقرار من وزير الزراعة .

مادة ١٣٧ - يصدر وزير الزراعة القرارات المفصلة لأحكام هذا الفصل وعلى الأخص في المسائل الآتية :

(١) تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح .

(ب) تعيين طريقة السلخ ونوع الآلات والأدوات التي تستعمل في ذلك .

(ج) الشروط الواجب توافرها في السلاخين وكيفية الحصول على تراخيص السلخ ومدتها وأحوال تجديدها وإلغائها وقيمة الرسوم الواجب أدائها .

(د) تحديد أجور السلخ وتنظيم العلاقة بين السلاخين والمجازرين وأصحاب الجلود وكيفية تحميل تلك الأجور وتوزعها على السلاخين .

(هـ) بيان درجات الجلود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود الخام والآلات والمواد التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلتزم بمسالكها أصحاب ومديرو المحلات المخصصة لحفظها وتخزينها .

(و) بيان الجزاءات الإدارية التي يجوز توقيعها على السلاخين وتعيين السلطة المختصة بتوقيعها .

مادة ١٣٨ - لا يجوز لغير الأشخاص المرخص لهم من وزارة الزراعة القيام بسلخ الجلود في المجازر التي تعينها الوزارة .

ويحظر سلخ أي حيوان نفق أو أعدم بغير تصريح من الطبيب البيطري المختص .

مادة ١٣٩ - لما موري الضبط القضائي ضبط لحوم الحيوانات التي يذبح بالخالفه المادة ١٣٦ أو البند (١) من المادة ١٣٧ وتوزعها على الجهات والهيئات التي يعينها وزير الزراعة بقرار يصدره .  
فإذا تبين عدم صلاحية اللحوم المضبوطة للاستهلاك وجب إعدامها .

### الباب الثالث

#### (العقوبات)

مادة ١٤٠ - كل مخالفة للمادة ١٣٣ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن مصادرة الحيوانات أو اللحوم أو المنتجات أو المتعلقات المهربة .  
ويعاقب على الشروع بعقوبة الجرمية ذاتها .

مادة ١٤١ - كل مخالفة للقرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود (١، ج، هـ) من المادة ١١٢ أو إحدى المادتين ١١٣، ١١٥، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
ويجب الحكم بمصادرة المواد على المخالفة . ويجوز الحكم بإغلاق المصنع أو محل الاتجار الذي وقعت فيه المخالفة . وفي حالة العود يكون الحكم بالإغلاق واجباً .

مادة ١٤٢ - كل مخالفة لإحدى المادتين ١٠٨، ١٠٩ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(١) كل من ألقى عمداً في الأماكن المقررة رسمياً للذبح جلوداً ناتجة من السلخ أو شرع في ذلك .

(ب) كل من أدخل في تلك الأماكن جلوداً لم تسلخ فيها وكل من أخرج منها جلوداً قبل تعيين درجاتها .

(ج) كل من حال دون دخول مأموري الضبط القضائي المجازر والأماكن المخصصة للسلخ ولحفظ الجلود الخام أو تخزينها أو امتنع عن تقديم السجلات أو المستندات أو الأوراق التي تطلب منه أو أدلى ببيانات غير صحيحة مع طمعه بذلك .

(و) كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦، ١٣٨ أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود "أ"، "ب"، "ج"، "د"، "هـ" من المادة ١٣٧

مادة ١٤٤ - كل مخالفة لإحدى المواد ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١ أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحكام المادة ١٢٥ أو أحد البنود "أ"، "ب"، "ج"، "د"، "هـ" من المادة ١٣١ أو البند "هـ" من المادة ١٣٥ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤٥ - كل مخالفة للمادة ١١٤ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه .

مادة ٣ - تختص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة التجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية والقابلة للزراعة .

وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المسائل الآتية :

(١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من (٣٢) إلى (٣٦) مكررا "ز" من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي .

(ب) كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف التقديمية أو العينية في خدمة الأرض المؤجرة بواسطة طرف عقد المزارعة المثبتة ببيانات الحيازة باسمه .

وللجنة إذا ثبت لها سوء استخدام هذه السلف أن تقضي بنقل بيانات الحيازة باسم الطرف الآخر ، فضلا عن الزام الطرف المسئول عن سوء الاستخدام وحده بكافة السلف التي أساء استخدامها ولم يوجهها لخدمة الأرض المؤجرة .

(ج) جميع الإشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة . وتنظر اللجنة هذه الإشكالات على وجه السرعة .

مادة ٤ - تصدر اللجنة قرارها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ أول جلسة . ويكون قرارها نهائيا ما لم يرفع عنه تظلم في الموعد القانوني ويصدر القرار بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة من غير أعضائها وتكون أصوات الخبرة على جانب من يصدر ضده القرار .

مادة ٥ - يجوز التظلم من قرارات لجنة الفصل في المنازعات الزراعية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إلغاها للطرفين بكتاب مسجل مصحوب بلم الوصول أمام لجنة استئنافية تشكل بدائرة كل مركز على الوجه الآتي :

قاض - يندبه وزير العدل ... .. رئيس  
عضو نيابة - يندبه النائب العام ... ..  
أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز  
تختاره اللجنة ... ..  
مندوب من وزارة الزراعة - يختاره مدير الزراعة بالمحافظة  
أعضاء  
اثنان من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي والجمعيات  
التعاونية الزراعية بدائرة المركز يمثلان ملاك الأراضي  
ومستأجرها - يندبهما أمين الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة  
معاون المالية بالمركز ... ..

مادة ٦٤٦ - كل مخالفة لإحدى المواد ١١٧، ١١٨، ١١٩ أو القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات . ويجوز الحكم بمصادرة الآلات والأدوات التي استعملت في المخالفة .

مادة ١٤٧ - كل مخالفة لإحدى المواد ١٢٠، ١٢١، ١٢٢ أو القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات ويجوز لمؤثر الزراعة الاستيلاء على النحل موضوع المخالفة بثمن المثل .

مادة ١٤٨ - كل من خالف الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ يعاقب بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل رأس من المشايخ وما يتالميم عن كل رأس من الأغنام أو الماعز .

لوزارة الزراعة دون انتظار الحكم ، أن تذبح الحيوانات محل المخالفة على نفقة المخالف وتبيعها لحسابه .

مادة ١٤٩ - لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين .

## قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦

بشان لجان الفصل في المنازعات الزراعية

جامع الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ في كل قرية لجنة تسمى " لجنة الفصل في المنازعات الزراعية " تشكل على النحو الآتي :

المشرف الزراعي في الجمعية التعاونية الزراعية ... .. رئيس  
أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية ...  
أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية ...  
أعضاء  
صراف القرية ... ..  
ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص .

مادة ٢ - تعقد اللجنة جلساتها مرة كل أسبوع على الأقل ، وكلما رأى رئيسها ذلك وفقا لحاجة العمل ولا تكون إجتماعاتها صحيحة إلا بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل يكون من بينهم المشرف الزراعي ، ويمثل الاتحاد الاشتراكي العربي .